مخازن التبريد وحاجة البلاد اليها

فى حفظ المنتجات الزراعية

لمست الأمم حاجتها الشديدة إلى مخازن التبريد عندما تعددت أصناف منتجاتها الزراعية وتنوعت طلباتها من المواد الغذائية فعملت على إنشاء تلك المخازن والتوسع فيها بطرق علمية كثيرة . ولا تزال صناعة التبريد آخذة فى التقدم والانتشار نتيجة لما تستحدثه المدنية من متطلبات ولما تبذله الأمم من دراسات وافية فى تلك الصناعة .

والواقع أن معظم المنتجات الزراعية التى تستورد من الخارج أو التى تنتج محلياً تحتاج إلى مخازن للحفظ بالتبريد لكى تطيل مدة حفظها وتنظم الاستهلاك وتعمل على توازن السوق وبذا تساعد على ترويج تجارة اللحوم والأسماك ومستخرجات الألبان وغير ذلك من المأكولات الهامة السريعة العطب التى تحتاج للبرودة لحفظها . وتستطيع البلاد المشتغلة بتصدير هذه الحاصلات إيداعها تلك المخازن انتظاراً لتصديرها للخارج . وتتمكن البلاد التى تستورد هذه الحاصلات من حفظها فى مخازنها لحين حاجة السوق الأهلية إليها . وفى ذلك تنظيم للتعامل وإنماء للثروة الأهلية ، ولا جدال فى أننا نشعر بنقص كبير من هذه الوجهة حيث إننا نرى أن البلاد الأكثر برودة من بلادنا اهتمت بتلك الصناعة وتوسعت فى إنشاء تلك المخازن لذلك الغرض . فهناك بلاد كسويسرا وإنجلترا واليونان وأمريكا والأرجنتين وكندا وأستراليا ونيوزيلنده قد قامت ثروتها ونهضتها التجارية على أساس تجارة المأكولات السريعة العطب . ويمكن تلخيص مزايا مخازن التبريد فيما يلى :

١ — ضمان استمرار العرض لسوق الاستهلاك . وفى هذا راحة للمستهلك حيث يجد ما قد اعتاد عليه من المأكولات وما هو فى حاجة إليه منها بأثمان لا تختلف كثيراً صعوداً وهبوطاً نظراً لاستمرار وجود الطلب بالمخازن مما يجعل عرضها فى السوق سهلا فيصبح تقلب الأسعار بعيد الاحتمال .

٢ — تنظيم الاتجار بمنتجات الألبان والبيض واللحوم وسائر المأكولات السريعة العطب ، وهذا يساعد على قيام صناعات زراعية محلية متنوعة لسد حاجة القطر وبذلك تنشأ تجارة أهلية هامة مضمونة الربح ترفع من شأن الثروة الأهلية .

٣ — تقى المأكولات السريعة العطب شر الفساد إذا لم يستطع التاجر بيعها بسرعة حيث تحفظ بالمخازن المبردة عدة شهور وبذلك يتلافى التاجر الزج بها فى السوق بثمن بخس وبخسارة قد تذهب بثروته اختياراً لأقل الضررين : بيعها بثمن زهيد أو تعرضها للتلف انتظاراً لتحسن السوق .

٤ — تمهد للتجار سبيل استيراد المأكولات السريعة العطب والتى لا تنتجها هذه البلاد .

وما أحرانا بالتفكير فى تعميم تلك المخازن بالقطر بالنسبة إلى فائدتها المزدوجة بمصر . فعلاوة على ما لها من الأهمية فى تجارة المأكولات الواردة السريعة التلف فإنها توصلنا من أقرب طريق إلى إحياء الصناعات الزراعية الجديدة أيضاً بأوفر قسط من العناية والاهتمام لوجود رابطة قوية بين الصناعتين ، كما أنها تقينا شر سياسة الاعتماد على محصول رئيسى واحد كأساس للثروة الزراعية المصرية . وتجعلنا فى مأمن من هبوط أسعاره وغيره من المحاصيل الزراعية الأخرى . فبلاد زراعية كمصر تشرع فى النهوض بتجارة الخضروات والفاكهة والبيض وسائر المأكولات السريعة التلف مع البلدان الخارجية وتنشد ثروة أهلية جديدة تعوض عليها أزمة القطن يهمها انتظام هذه السوق التجارية الجديدة واستمرار اتصالها دورياً بالأسواق الخارجية التى هى فى حاجة إلى هذه الصادرات . ومن هذا يتبين حاجتنا الملحة إلى مثل تلك المخازن حيث إنه يتعذر على القطر مجاراة الأمم الأخرى المشتغلة بتجارة المنتجات الزراعية وهو بحالته الراهنة إذ أن المعروف حتى الآن أن جميع ما تنتجه المحاصلات الزراعية السريعة التلف تعرض فى الأسواق المحلية بعد إنتاجها مباشرة للاستهلاك السريع ولا يحفظ فى مخازن التبريد الموجودة إلا القدر القليل . كذلك الأمر فى منتجات البلاد الأخرى التى تستوردها سنوياً فإنها توزع على التجار

المحليين فى مختلف الجهات بمجرد وصولها بغية الاستهلاك . ولما كان المتبع الآن هو ورود كميات كبيرة منها دفعة واحدة يتعذر استهلاكها فى مدة قصيرة ، لذا يتحتم على التجار المستوردين حفظ جانب كبير منها فى مخازن التبريد الموجودة بالموانى . غير أن تلك المخازن لا تتسع لكل ما يفيض من النتاج المحلى عن الاستهلاك السريع ولكل ما يرد من المنتجات المستوردة بعد عملية التوزيع الأولى — ويظهر أثر ذلك فى النتيجة التى أمكننا الحصول عليها من قسم مراقبة الأغذية بتفتيش صحة مصر لتعرف مدى الخسارة التى تلحق بتجار تلك المنتجات فقد حصلنا على إحصائيات من تفتيش صحة مصر بمقادير المواد الغذائية التى أعدمها قسم مراقبة الأغذية نتيجة لتلفها خلال عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ فى مدينة القاهرة فقط . وقد بلغت ٥ر٦٣ طناً فى السنة ٩٣٨ ، ٥ر١٦٦ طناً فى سنة ١٩٣٩ . هذا عدا ١٢٦٩١٢ علبة فواكه وأسماك محفوظة فى المتوسط سنوياً لم يذكر وزنها وهى كمية تستلفت النظر إذا ما أضيفت إليها الكميات الأخرى التى توجد تالفة فى جميع مدن القطر وأنها لا تشجع على كل من الإنتاج المحلى والاستيراد الخارجى وتعتبر خسارة جسيمة على تجار تلك المواد خاصة وعلى البلاد بصفة عامة ، ولو أنها حفظت بمخازن التبريد لما تحمل أصحابها مثل هذه الخسائر الكبيرة ولما تعرضت صحة الجمهور إلى الخطر الناشئ من استهلاك مثل هذه الأصناف التالفة .

ويحسن هنا أن نذكر مجموع ما تستورده مصر من المنتجات الزراعية من مختلف البلدان كمالك أوربا وكندا وأستراليا وأمريكا فقد بلغ مجموعها فى سنة ١٩٣٨ ما يقرب من ٥ر٥١٩٣٠ طناً وفى سنة ١٩٣٩ ما يقرب من ٣٥٦٤٨ طناً . فإذا ما أخذنا متوسط ما يستورد فى السنة الواحدة على أساس ما استورد فى هاتين السنتين لوجدنا أنه بلغ ٤٣٧٨٩ طناً .

هذا وقد أمكننا الحصول من مخازن التبريد بالاسكندرية على مقدار المواد الغذائية التى حفظت بالثلاجات والأمكنة التى شغلتها خلال عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ وقد بلغ مقدارها ٧٥١٠ طناً شغلت مساحة قدرها ١٥٩٦٥ متراً مكعباً فى عام ١٩٣٨

وبلغت ٦٫٩٩٤ طناً شغلت مساحة قدرها ١٤٫٣٤٧ متراً مكعباً فى عام ١٩٣٩ . فاذا ما أخذنا متوسط ما يخزن فى السنة الواحدة والمساحة التى تشغلها على أساس ما خزن فى السنتين المذكورتين والمساحة التى احتاج الأمر إليها لوجدنا أن المتوسط بلغ ٧٫٢٥٢ طناً شغلت مساحة قدرها حوالى ١٥٫١٥٦ متراً مكعباً كما هو مبين فى الجدول الآتى :

الكميات المخزونة بالثلاجات وسعتها

السنة	مجموع المخزون بالثلاجات	السعة المشغولة
١٩٣٨	٧٫٥١٠ طناً	١٥٫٩٦٥ متراً مكعباً
١٩٣٩	٦٫٩٩٤ »	١٤٫٣٤٧ » »
المتوسط السنوى . . .	٧٫٢٥٢ »	١٥٫١٥٦ » »

غير أن هذه المساحة الأخيرة تخالف الواقع إذ أن هذه الثلاجات تبلغ حوالى ١٠٫٠٠٠ متر مكعب فقط فهذا الاختلاف الذى ظهر بنسبات المساحة إلى ١٥٫٠٠٠ متر مكعب يرجع إلى أن معظم الأصناف المخزنة تحفظ لبضعة أشهر من السنة تبعاً لمواسمها ثم تخرج للاستهلاك فيحل محلها كميات أخرى وبذا يمكن اعتبار المساحة الحقيقية التى شغلت على طول أشهر السنة هى ١٠٫٠٠٠ متر مكعب فقط بنقص يقدر بنحو ثلث المساحة .

ويتبين أيضاً من كشوف مخازن التبريد أن كمية الجبنة البيضاء المحفوظة بالصفائح والطيور المذبوحة وهى الأصناف التى تنتج محلياً تقدر بنحو ١٠٦٧٫٧٣ طناً شغلت مساحة قدرها عشرة آلاف متر . وبما أن هذه الأصناف حفظت أيضاً لبضعة أوقات مختلفة من السنة تبعاً لمواسمها فيمكن خصم مقدار الثلث من مساحتها حتى نصل إلى المساحة الحقيقية اللازمة لها فتكون ٦٦٦٦ تقريباً وهذه المساحة يمكن التجاوز عنها فى التقدير النهائى الذى سيبنى على أساس مجموع الكميات المستوردة مقابل المساحات التى تشغل ببعض المنتجات المستوردة فى ثلاجات خاصة لبعض المستوردين والتى

يمكن تقدير مساحتها بحوالى ألفى طن تقريباً كشركتى نيل كولد استوريدج وويلز باسكندرية وبور سعيد والسويس . وهاتان الشركتان غير متحدتين فى مجموعة مخازن التبريد البالغ مساحتها ١٠٫٠٠٠ متر مكعب والموجودة فى الاسكندرية فقط . وعلى ذلك يمكننا أن نأخذ مجموع كميات المنتجات المستوردة كاملة البالغ قدره ٤٣٫٧٨٩ طناً أساساً للتقدير .

غير أنه يلاحظ أيضاً أن الكميات المستوردة لا تحفظ جميعها بالثلاجات بل يوزع جزء منها فى المدة الأولى من وصولها ويحفظ الجزء الباقى بالثلاجات . فاذا ما فرض أن ما يوزع منها فى تلك المدة هو نصف الكمية على أقصى تقدير وأن النصف الثانى منها وقدره ٢١٫٨٩٩ طناً هو الذى يحفظ بالثلاجات يخصم منه ٧٫٢٥٢ طناً وهو متوسط ما يخزن سنوياً فيها فتكون الكمية الباقية الأخيرة هى ١٤٫٦٤٧ طناً التى سيحتاج الأمر إلى إيجاد مخازن لها بالقطر علاوة على مخازن التبريد الموجودة حالياً وهذه الكمية تحتاج إلى ٣٠٫٩١٠ متراً مكعباً تقريباً . فاذا ما خصم مقدار ثلث هذه المساحة مقابل الأصناف التى تحفظ لفترات قصيرة من السنة ثم تخرج للاستهلاك نجد أن المساحة الحقيقية اللازم توفرها هى حوالى ٢٠٫٤٠٧ أمتار مكعبة .

هذا وقد سبق أن درس هذا المشروع من ناحية أخرى بغية توفير تقاوى البطاطس للعروتين النيلية والصيفية خصوصاً بعد أن تعذر استيرادها من الخارج فى ظروف الحرب الحالية . وقد أدى البحث إلى أن حاجة البلاد من التقاوى تقدر بنحو ٩٫٠٠٠ طن ستة آلاف منها للعروة النيلية والباقى للعروة الصيفية ، وأن المساحة التى تلزم لتخزين تقاوى العروة الأولى تبلغ نحو ١٨٫٠٠٠ متر مكعب بصرف النظر عن الكمية اللازمة من التقاوى للعروة الصيفية التى تستورد من الخارج محافظة على صفات أصناف البطاطس الناتجة من تلك الأصناف فى الزراعة .

فاذا ما أضيفت هذه المساحة إلى المساحة التى قدرت لحفظ المنتجات الأخرى المستوردة لأصبحت المساحة الكلية التى يحتاج إليها القطر على وجه التقريب هى ٣٨٫٠٠٠ متر مكعب — علاوة على مخازن التبريد الحالية .

ولما كانت المساحة التى خصصت لإنشاء سوق الجملة للخضر والفاكهة الجديد تتسع لإقامة غرف تبريد بسعة تقدر بنحو ١٢٫٠٠٠ متر مكعب فيعتبر إيجاد هذه المساحة خطوة أولية موفقة فى إحياء تلك الصناعة الحديثة بالقطر تعقبها خطوات أخرى لتوفير المساحة الباقية اللازمة لحاجة البلاد على أن يراعى فى إنشاء تلك المخازن أن تكون موزعة بين القاهرة والاسكندرية حيث تكثر المناطق المنتجة للبطاطس بالقرب منهما علاوة على ما لهما من الأهمية من الوجهة الاقتصادية .